

Distr.  
LIMITED

E/AC.51/1995/L.3/Add.2  
8 June 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والثلاثون

١٥ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

البند ٨ من جدول الأعمال

### اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد هشام الزميتي (مصر)

### الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

#### الجزء الأول

١ - في الجلسة العاشرة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥، قام وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم والمراقب المالي بعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ على لجنة البرنامج والتنسيق.

٢ - وأبلغت اللجنة بأن الاعتبار الأول في صياغة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ يتمثل في تقديم اقتراح يستجيب للتكاليف الصادرة عن الدول الأعضاء استجابة تامة وبصورة تكفل أقصى قدر من فاعلية التكلفة. وبالمقارنة، كان مستوى الموارد المقترحة أدنى من الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، وأدنى من مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد بذل مديرو البرامج جهداً يتسم بالتصميم في السعي وراء تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة من خلال ترشيد برامج العمل، وتحسين الإنتاجية، وتبسيط إجراءات العمل، ونتيجة لذلك تحققت وفورات دون المساس بإنجاز الأنشطة التي صدرت بها تكاليفات. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة ستواصل استعراض تداخل العمل وازدواجه.

٣ - وأُبلغت اللجنة أيضا بأن توزيع الموارد كان يسترشد بمجالات الأولوية على النحو المحدد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، بصيغتها المنقحة<sup>(١)</sup>، وأيضا بتلك المجالات الواردة في مخطط الميزانية، وهي الشؤون السياسية، والتعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، والمراقبة الداخلية.

٤ - وأُوضح للجنة أن الشكل الجديد للميزانية يتضمن جزءاً أول قائماً بذاته يورد صورة شاملة دون أن يتطلب ذلك الرجوع إلى فرادى أبواب الميزانية. وثمة سمات جديدة تشمل ملخصات لكل باب من أبواب الميزانية، ومعلومات إضافية عن النفقات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ومعلومات عن النفقات الخارجة عن الميزانية والإسقاطات حسب وجه الإنفاق.

٥ - وفي الجلسات من العاشرة إلى الثالثة عشرة، المعقودة يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، نظرت اللجنة في الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

#### المناقشة

٦ - أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء خفض عدد البرامج الفرعية في الميزانية البرنامجية المقترحة، وأكدت على ضرورة النظر المتعمق في هذه المسألة أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٧ - ورحب عدد من الوفود بالتخفيضات الكبيرة في مستويات الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، المقدمة من الأمين العام، وهي التخفيضات التي ستتحقق من خلال بذل أقصى الجهود توخياً للكفاءة. وأقرت وفود أخرى عديدة بتزايد المطالبات الملقة على عاتق المنظمة، وأكدت أنه لا ينبغي أن يُنظر للخفض في الميزانية على أنه يعني تقليصاً لدور المنظمة، وأن هذا الخفض يجب ألا يؤثر على حسن تنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي صدرت بها تكليفات. وأعربت تلك الوفود عن قلقها إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه هذه التخفيضات على تنفيذ البرامج، ولا سيما في المجال الاقتصادي. ورأى عدد من الوفود أن مسؤولية ضمان عدم حدوث تعارض بين التكاليفات والموارد إنما تقع على عاتق الدول الأعضاء، وشددوا على أنه يتعين على الدول الأعضاء، بمجرد الموافقة على الميزانية، أن تفي بالتزاماتها المالية بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي موعدها المحدد، ودون شروط.

٨ - وأكدت وفود عديدة على أهمية التقيد الصارم بالأولويات على النحو المحدد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، بصيغتها المنقحة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي في أفريقيا وما يتصل به من برامج، وبخاصة البرنامج ٤٥. وذكرت وفود أخرى بأن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ يقتضي من الأمين العام أن يبين، عند إعداد ميزانيات فترات السنتين، الأولويات التي تعكس

اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي واسع، ورأت أن الأولويات المبينة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ هي أولويات ملائمة.

٩ - وأبدت وفود أخرى شكوكا في مدى ملائمة إدراج المراقبة الداخلية ضمن الأولويات ذات الطابع القطاعي الواسع، مؤكدة على أن المراقبة الداخلية لا تشكل في حد ذاتها نشاطا موضوعيا من أنشطة المنظمة ولا أولوية من الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة، وأكدت أنها لا توافق على الزيادة المقترحة في ميزانية مكتب خدمات المراقبة الداخلية على حساب أنشطة المنظمة الأخرى التي صدرت بها تكاليفات. وشكك أحد الوفود في راحة الزيادة المبالغ فيها وغير المتناسبة في ميزانية مكتب خدمات المراقبة الداخلية، إذا وضع في الاعتبار أن ذلك ليس من الأولويات التي قررتها الجمعية العامة. وأعربت وفود كثيرة عن أسفها لأن الأمانة العامة لم تراعى تماما ما أعربت عنه الدول الأعضاء من آراء عند النظر في مخطط الميزانية (A/49/310) أثناء الدورة التاسعة والأربعين، وقالت إنه يتعين على الأمانة العامة أن تمثل أمثالا دقيقا لقرارات الدول الأعضاء. وأكدت وفود أخرى تأييدها لتعزيز مكتب خدمات المراقبة الداخلية، الذي يضطلع بدور هام في جميع البرامج، وأكدت ضرورة توفير موارد إضافية لذلك المكتب على النحو الوارد في الميزانية المقترحة.

١٠ - وأعربت وفود كثيرة عن قلقها إزاء الخفض المقترح في الموارد المخصصة للتنمية، رغم كونها من الأولويات، وشددت على ضرورة ضمان موارد كافية للأنشطة الإنمائية. وأكدت وفود أخرى بصفة خاصة على تأييدها إدراج حقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، وصنع السلم، والدبلوماسية الوقائية، والمراقبة الداخلية، ضمن الأولويات. ورأت بعض الوفود أن أولويات من قبيل حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ينبغي أن تخصص لها موارد أكثر مما هو مقترح. وأبدت وفود أخرى شكوكا في الحكمة من اقتراح تخصيص موارد إضافية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية وأكدت بعض الوفود أن برنامج العمل لفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ينبغي أن يعكس بصورة صحيحة جميع ولايات إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وبخاصة الحق في التنمية. كما أكدت بعض الوفود ضرورة ضمان أن تكون الميزانية المقترحة للشؤون الإنسانية متفقة مع قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

١١ - وأعربت بعض الوفود عن الأسف إزاء اقتراح الأمين العام نقل وظائف من حساب دعم حفظ السلام إلى الميزانية العادية دون صدور أي ولاية تشريعية بذلك. وشددت تلك الوفود على أهمية المعاملة المتساوية بين جميع أبواب الميزانية فيما يتعلق بنقل الموارد. وأكدت وفود أخرى أن الأمين العام مكلف بالقيام بدعم عمليات حفظ السلام، وأن النقل المقترح للوظائف لا يتعلق إلا بأسلوب التمويل، وبالتالي فهو جزء مشروع من الميزانية المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام.

١٢ - وأكدت بعض الوفود أن الأمين العام لا يملك ولاية اقتراح إنشاء وحدة في فيينا لدعم التعمير والتنمية في وسط أوروبا وشرقها. وطرحوا تساؤلات عن بعض الأنشطة المقترحة أن تضطلع بها الوحدة. غير أن وفودا أخرى أكدت أن الأمين العام يملك ولاية بالنسبة لتلك الأنشطة، وأعربت عن تأييدها لنقل الوحدة كوسيلة لتنفيذ الأنشطة التي صدرت بها تكاليفات بصورة تتسم بفاعلية أكبر من حيث التكلفة. وأشارت وفود عديدة إلى أن

الاقتراح المقدم من الأمين العام يشير إلى إنشاء مكتب جديد، في حين أبلغ ممثل الأمين العام اللجنة بأن النية تتجه إلى نقل المكتب الموجود حالياً في جنيف إلى فيينا. ولذلك جرى التشديد أيضاً على ضرورة توفير معلومات أوضح. وأكدت بعض الوفود أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تواصل الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بتعمير وتنمية وسط أوروبا وشرقها.

١٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة غير المرحّلة من فترة السنتين الحالية إلى الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي تبلغ تكاليفها ٩٢,٨ مليون دولار، أشارت وفود كثيرة إلى أن تلك الموارد مخصصة لأنشطة تتصل بالتحضير للمؤتمرات العالمية التي عُقدت خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وعقد تلك المؤتمرات، وباكتمال بعثات خاصة مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، واكتمال الأنشطة المتعلقة بالفصل العنصري، واكتمال أعمال التشييد الرئيسية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٤ - وأكدت وفود كثيرة على أن النقصان في مستوى الموارد ينبغي ألا يؤثر على المجالات ذات الأولوية، والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وبخاصة الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. وأكدت هذه الوفود على ضرورة زيادة مستوى الموارد في كل من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في الباب ٧ بء، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية، وشددت على أهمية توفير الدعم التام للبرامج المتصلة بأفريقيا.

١٥ - وأكدت وفود كثيرة على أهمية أنشطة متابعة جميع المؤتمرات الكبرى، وأعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يبذل الأمين العام كافة الجهود لتوفير موارد كافية لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات. وأشارت إلى أنه ينبغي أن يُنظر، على ضوء قرارات الجمعية العامة، في تخصيص موارد كافية لأنشطة متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن عدم وجود اعتمادات في الميزانية لهذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة الإضافية المتوقعة، مثل البعثات المخصصة، يعطي صورة مضللة عن مستوى النمو في الميزانية. وأكدت بعض الوفود على أهمية تحسين التنسيق بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وأوضحت أن توزيع مسؤولياتها ينبغي أن يكون متفقاً مع ولايات كل منها.

١٦ - وأعربت وفود كثيرة عن قلقها إزاء الأثر السلبي لعملية إعادة التشكيل على تنفيذ بعض البرامج. وشددت تلك الوفود على أنه ينبغي، في السعي وراء تحقيق الكفاءة، التمييز فيما بين الأنشطة المختلفة في طبيعتها. ورحبت وفود أخرى بأن الوفورات المتحققة من خلال الكفاءة قد جاءت نتيجة لترشيد برامج العمل، وتحسين الإنتاجية فيما يتصل بالاستثمار في التحسينات التكنولوجية، وتبسيط إجراءات العمل، وإجراء تخفيضات في بنود الطباعة الخارجية والسفر والخبراء الاستشاريين واللوازم والمعدات ومصروفات التشغيل العامة، وبالتالي، لن يكون لها أثر سلبي على الأنشطة التي صدرت بها تكاليفات.

١٧ - وأثار عدد من الوفود تساؤلات عن مستوى الموارد المخصصة للخبرة الاستشارية وعن ضرورة الخبرة الفنية الخارجية. وأعربوا عن القلق فيما يتعلق بالاعتماد المفرط على الخبراء الاستشاريين بدلا من الاستعانة بخدمات الموظفين المتاحين والخبرة الفنية الداخلية المتوفرة.

١٨ - وأشار عدد من الوفود إلى أنه نتيجة لإعادة تقدير التكاليف، ستقدر اشتراكات الدول الأعضاء بمبالغ إسمية أعلى مما كانت عليه في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وذكرت وفود أخرى أن هذه الحالة هي حالة منطقية تماما، إذا أُخذ في الاعتبار منهجية إعادة تقدير التكاليف المتبعة حاليا. وذكر أحد الوفود أن ذلك ليس مقبولا، وحث على تحقيق وفورات أكبر بدرجة يعتد بها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء تأثير إعادة تقدير التكاليف مستقبلا، وذكرت أنه ينبغي مواصلة بذل جميع الجهود لتحقيق فعالية التكلفة فيما يتصل بالأنشطة الإضافية التي قد تنشأ قرب نهاية العام الحالي.

#### النتائج والتوصيات

١٩ - أعربت اللجنة عن تقديرها لما بذله الأمين العام من جهود لتقديم ميزانية برنامجية في الوقت المحدد لها، وأحاطت علما بالسماوات الجديدة في شكل الميزانية.

٢٠ - أحاطت اللجنة علما بأن المبلغ الكلي للموارد التي طلبها الأمين العام يقل عن المستوى المحدد في مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كما أحاطت علما بما قدمه الأمين العام من تأكيدات بأن هذا الخفض لن يؤثر بأي حال من الأحوال على تنفيذ أي من البرامج والأنشطة التي صدرت بها تكاليفات.

٢١ - وأوصت اللجنة بأن تكون مقترحات تخصيص الموارد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ نابعة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ بصيغتها المنقحة، ومن الولايات التشريعية الصادرة عقب اعتماد الخطة المتوسطة الأجل أو تنقيحاتها الأخيرة.

٢٢ - وأحاطت اللجنة علما بالمنهجية المستخدمة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة.

٢٣ - وأحاطت اللجنة علما بالتحسينات المدخلة على تصوير الميزانية، وأقرت بأن الشكل الجديد يتضمن سمات إضافية، وبخاصة عرض الموارد الخارجة عن الميزانية وربطها بالميزانية العادية، على النحو الذي طلبته اللجنة من قبل.

#### الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٦ والتصويب A/47/6/Rev.1 و Corr.1)، المجلدان الأول والثاني.

-----